

المتداول العربي للخدمات المالية والتدريب

قسم التحليلات والأخبار

التوقعات الأسبوعية لسوق العملات

المصدر: Dailyfx



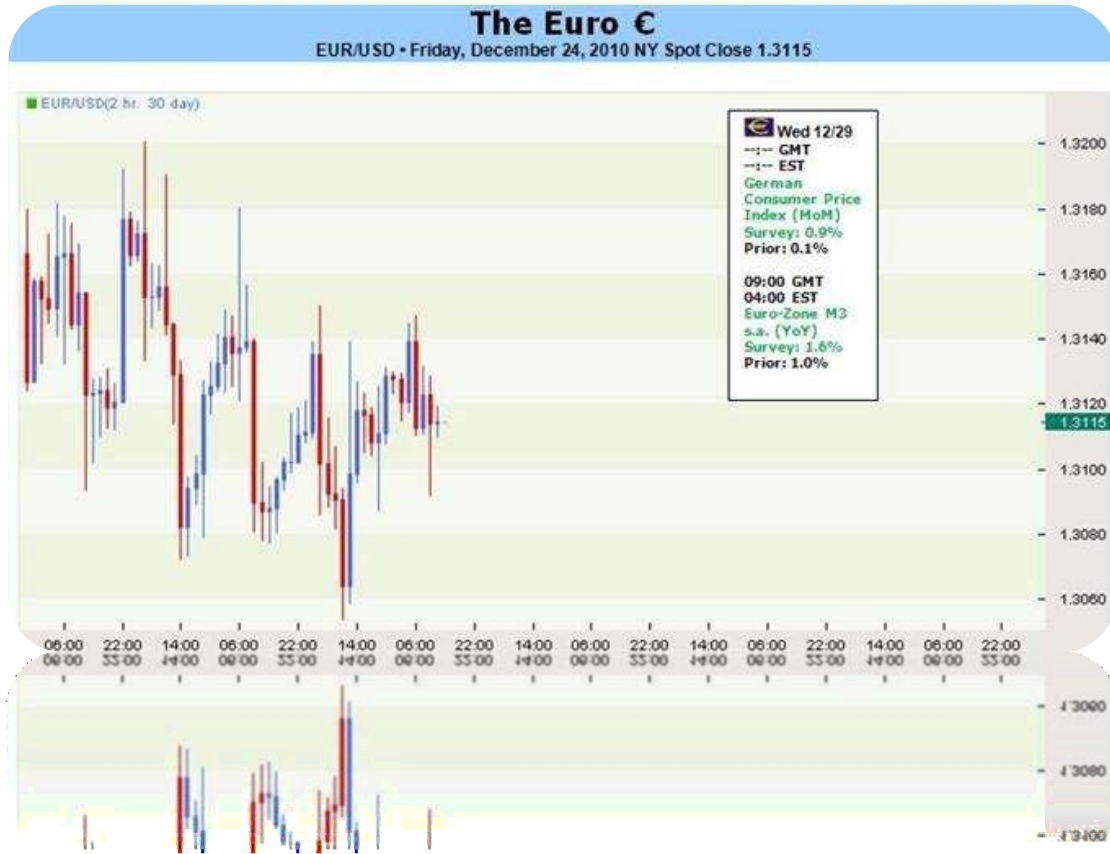
قسم التحليلات والأخبار

التقارير الأسبوعية

(توقعات)



## احترس من اليورو حتى نهاية العام وانتظر التطلعات الأكثر مصداقية (توقعات هبوط)



الأسباب:

- التطلعات الفنية توجه ضربات متلاحقة لليورو.
- أزمة الدين السيادي وتوقعات بالاستمرار على مدار العام الجديد.
- ماذا يخبئ العام الجديد للعملة الأوروبية الموحدة؟

أنهى اليورو تعاملات الأسبوع الماضي في حالة دفاعية أدت به إلى نفس المستوى الذي بدأ به تداولات الأسبوع متمسكاً بنطاق تداول متسع يتسم بالتذبذب الشديد وعدم الاستقرار في أسبوع خالي من البيانات والأحداث الاقتصادية الهامة مما انعكس بحالة من الجمود على حركة سعر العملة. كما أسهم الخفض الجديد للتصنيف الائتماني للبرتغال في تراجع العملة إلى حد ما، إلا أن هذا الأثر افتقر إلى القوة والتأثير الكبيرين على سعر العملة. على الرغم من ذلك، أثر هذا الخفض، نظراً لصلته الوثيقة بأزمة الدين السيادي في منطقة اليورو، على تطلعات اليورو في

العام الجديد حيث من المتوقع أن تستمر السحابة السوداء لأزمة الدين السيادي الأوروبي في التخييم على أجواء حركة سعر اليورو مما يجعلنا في حالة من الشك حيال مستقبلات العملة. وفي ظل أسبوع مليء بالعطلات الأمريكية والأوروبية على حدٍ سواء ومناخ يتسم ببرودة قارسة في سوق العملات يجعلها خالية من السيولة، نرى أن أي تحرك عنيف في حركة سعر (اليورو / دولار) يعد ضرباً من المستحيل. على الرغم من ذلك، نرى أنه حري بالمتداولين أن يحاولوا الإمساك بزمام الأمور وسط أجزاء المخاطرة التي تسود الأسواق على مدار هذا الأسبوع مستغلين إما شهية المخاطرة أو تجنبها في تحديد الاتجاه العام للتداولات على مدار الأيام القادمة حيث لا تتوافر لديهم أي مؤثرات يمكن التعويل عليها أثناء هذه الفترة.

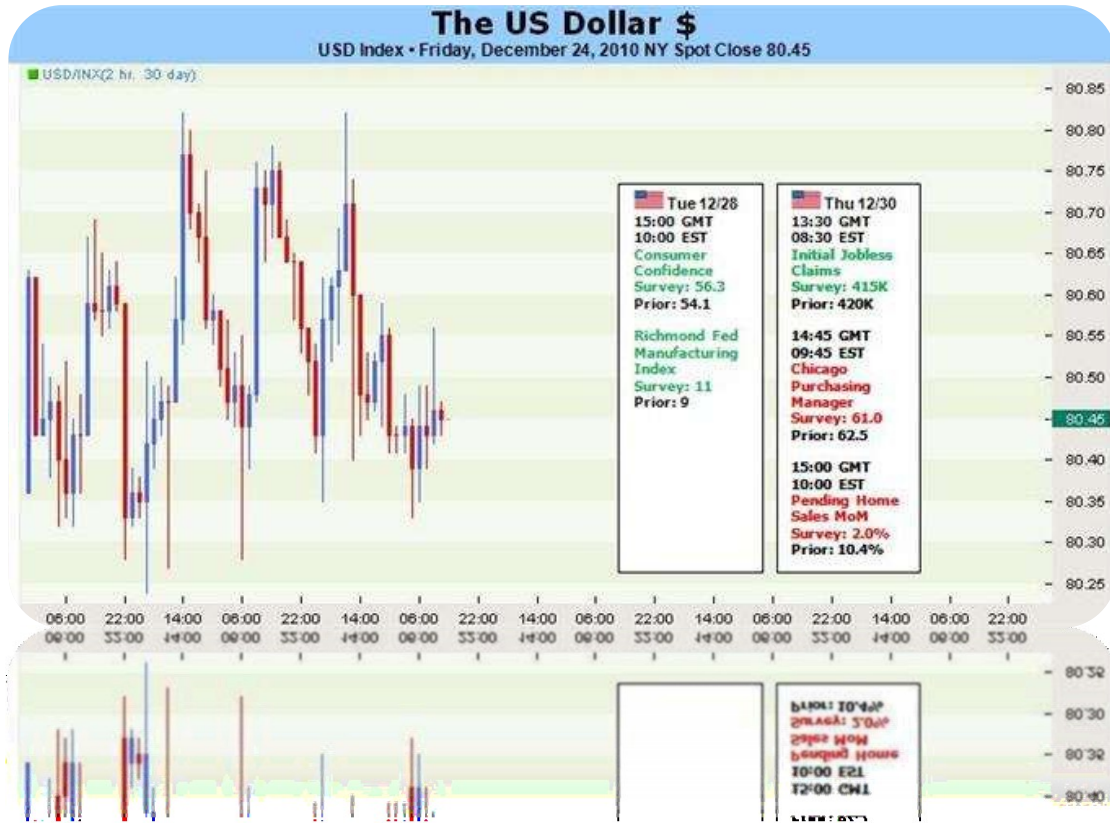
وينذر الارتفاع بواقع ٨٠ نقطة في حركة سعر (اليورو / دولار) يوم الخميس الماضي المتداولين من إمكانية تحول اتجاه اليورو إلى الهبوط مما يرجح أفضلية تتبع اتجاهات المخاطرة للوصول إلى بر الأمان في تداولات هذا الزوج في نهاية أسبوع حيث لا تؤثر في هذه التداولات سوى اتجاهات المخاطرة. وتعتبر قراءة أسعار المستهلك الألماني هي الحدث الوحيد على مدار الأسبوع، وهي القراءة التي من الممكن أن تفجر مفاجأة بالارتفاع فوق التوقعات أو المجيء تحتها مما من شأنه ظهور قدر كبير من التذبذب في حركة السعر. لذلك من الأحرى بنا أن نركز على تداولات العام الجديد محاولين الوصول إلى صورة واضحة لما يمكن أن تكون عليه حركة السعر في يناير ٢٠٠١.

وترجح التوجهات الموسمية للمتداولين في سوق العملات أن شهر يناير سوف يكون بمثابة ضابط الإيقاع في اللحن الذي ننتظر سماعه في سوق العملات وأسواق الأسهم على مدار ٢٠٠١. يعزز ما سبق تلك الدراسة التي أجريت على تحركات مؤشر S&P500 مستخدمة البيانات التاريخية لتحركات المؤشر على مدار الأعوام الستين الماضية (من ١٩٥٠ إلى ٢٠٠٩) حيث أشارت الدراسة إلى أن أداء المؤشر أكد على أن تداولات يناير تحدد الاتجاه العام للمؤشر على مدار الأشهر المتبقية من العام من فبراير إلى ديسمبر، وهو ما ثبت في ٤٤ عامًا من الـ ٦٠ عامًا التي تغطيها الدراسة المشار إليها. يعتبر الارتفاع أو الهبوط المسجل في يناير مؤشراً



يعدنا بتوقعات الأشهر المتبقية من العام بدقة تصل إلى ٧٥%. وباستعراض المستويات التي حققها (اليورو / دولار) من ١٩٨٠ وحتى الآن في يناير من كل واحدٍ من هذه الأعوام، نجد أن تداولات يناير ومستوياته تتجح في تحديد الاتجاه السائد في تعاملات الزوج حتى نهاية كل عام من هذه الأعوام. يكفينا ذلك لاثبات أهمية الانتظار حتى بداية العام الجديد حتى نتحدث عن تطلعات اليورو.

الدولار الأمريكي يواجه زخم كبير من المخاوف مع ضعف في معدل السيولة  
(توقعات محايدة)



الأسباب:

- انعكاس اتجاه شهية المخاطرة ينذر بموجات عاتية من التذبذب في حركة سعر اليورو.
- نموذج الشموع اليابانية يشير إلى تطلعات غير محددة الاتجاه للدولار الأمريكي.

أنهى الدولار الأمريكي تعاملات الأسبوع الماضي على نفس الحالة التي انتهت إليها تعاملاته في الأسبوع السابق على صعيد التداول في سوق العملات. على الرغم من ذلك، نرى أن زوج (اليورو / دولار) قد تلقى الكثير من الضغوط على مدار تعاملات الأسبوع الماضي فيما يتعلق بموقفه بين العملات المكونة لمؤشر الدولار. فقد جفت الأسواق من السيولة مما انعكس سلباً على الدولار الأمريكي واليورو، أكثر عملات العالم سيولةً، في نفس الوقت حيث أطاحت الاحتياجات الضرورية من السيولة ومحاولات الدول والكيانات الكبرى لتدبيرها بجهود المتداولين التي استهدفت تحريك المياه الراكدة التي يعاني منها الزوج وإحداث قدر من التذبذب يسمح بتحقيق الأرباح. يفسر ذلك حالة النشاط التي عاشتها بقية أزواج الدولار (الإسترليني / دولار، الأسترالي / دولار، الدولار / ين، الدولار / فرنك) وغيرها من الأزواج التي ارتفعت إلى مستويات

غير مسبوقه الأسبوع الماضي مما يشير إلى أن الدولار الأمريكي ينتظر ولادة اتجاه جديد يتحكم في تحركاته على مدار الأسبوع القادم.

وإذا كنا بصدد تحديد اتجاه واضح تسلكه عملة الاحتياط، فأول ما يمكن القيام به هو توجيه اهتمامنا إلى حقيقتين تقعان على جانب كبير من الأهمية هما؛ أن الاتجاهات الحالية لسير العملات تتسم بالضعف الشديد. وسواءً كان اتجاه الدولار الأمريكي سوف يتخذ الاتجاه الصاعد أو الهابط، فهناك حقيقة تشير إلى أن معدل السيولة في أسواق المال منخفض للغاية. هذا ولا يعد من الغريب أو المفاجئ أن نذكر حالة السيولة وما تتسم السيولة به من ضعف شديد في الوقت الراهن في سوق العملات. في ضوء هذه الحقيقة، تجدر الإشارة إلى أن حالة مماثلة من ضعف التحركات يتعرض لها (اليورو / دولار).

وعندما نعلم بأن الزوج يتكون من أكثر العملات، اليورو والدولار الأمريكي، تظهر الحاجة الشديدة لقوة من نوع خاص في تدفقات السيولة حتى يمكن تحريك الزوج في اتجاه واضح إلى أعلى أو إلى أسفل. فبدون خروج ودخول تدفقات رؤوس الأموال من وإلى أسواق السندات الحكومية وأسواق الأسهم في الدول المتقدمة ونظيراتها في دول الاقتصادات الناشئة وأسواق السلع، لن يقدم الزوج على أي تحرك عنيف صعودًا أو هبوطًا. لذلك نتوقع أن تقع تطلعات الدولار الأمريكي على صلة وثيقة بعطلات نهاية العام وما ينتج عنها من ضعف السيولة في الأسواق حتى نهاية الأسبوع الجاري.

جدير بالذكر أنه على مدار الشهر الماضي، ازدادت مخاوف تباطؤ الاقتصاد العالمي وأداء أسواق المال إلى حد كبير. فليست الولايات المتحدة وحدها هي التي تنتظر تباطؤ النشاط الاقتصادي وضعف معدلات العائدات على المدى القريب، فحول الاقتصادات الرئيسة كلها تشارك الولايات المتحدة هذه المخاوف علاوة على تطلعاتها الاقتصادية التي تشير إلى أنها في طريق العودة إلى الركود مرة أخرى وأنها أيضًا في طريقها إلى تكوين فقاعات جديدة. وعلى



الصعيد الأوروبي، هناك تهديدات كثيرة تقف حائلًا أمام تقدم أسواق المال العالمية في مقدمتها أزمة الدين السيادي وما أسفرت عنه من اعتمادية كاملة على أموال التحفيز والمساعدات المالية وفشل دول منطقة اليورو التي تواجه مشكلات العجز المالي المتضخم في الوصول إلى طرق توفر من خلالها تدفقات أموال للخروج من هذه الأزمة. يتزامن ذلك مع مخاوف الصين من ارتفاع معدل التضخم وتلك المخاوف حيال فقاعة الإسكان المحتملة والتي دفعتها إلى القيام بجهود حثيثة لطرد السيولة من الأسواق لتفادي تكون الفقاعة العقارية في البلاد والحد من التضخم. كل هذا وغيره من مخاوف من الممكن أن يلعب لصالح الدولار الأمريكي. على الرغم من ذلك، قد يؤدي اهتمام وتركيز البنوك المركزية على توفير احتياجاتها من السيولة من خلال اللعب في أسواق المال بدلاً من استخدام بدائل أخرى إلى تدهور وضع الدولار الأمريكي.

الأسباب:

- (الدولار / ين) يتمكن من محو التراجم الناتج عن قراءة الوظائف المتوافرة في القطاع غير الزراعي الأمريكي.
- قراءة النمو الياباني في الربع الثالث روجعت إلى ارتفاع.





- البيانات اليابانية تشير إلى تباطؤ الطلب على الصادرات والاستمرار في موجة الانكماش.

تراجع الين الياباني مقابل الدولار الأمريكي في أعقاب ارتفاع عائدات سندات الخزنة الأمريكية أدى إلى ارتفاع الدولار الأمريكي نظراً لارتفاع الطلب على السندات. على الرغم من ذلك، من الممكن أن تتغير حركة السعر بسبب التعرض لعدد كبير من التذبذب في الأسبوع القادم وسط حالة من الترقب آخر قرارات الفائدة الفيدرالية الأخير في ٢٠١٠. وحيث فشل (الدولار / ين) في اختبار أعلى مستويات نوفمبر عند ٨٤,٣٩، من الممكن أن نرى الزوج يتحرك عرضياً الأسبوع القادم. وربما تؤدي أي تصريحات متشائمة تخرج من جانب لجنة الفيدرالي على مدار الأيام القادمة إلى ظهور كسر للمستويات الحالية في الاتجاه الهابط للـ (الدولار / ين) وذلك تأثراً باستمرار برنانك، رئيس الفيدرالي، على موقفه الذي يركز من خلاله على أهمية المزيد من إجراءات التسهيل النقدي.

وحيث ينفي البنك المركزي في الوقت الحالي وجود أي شكوك في تحقيق التعافي المستدام للاقتصاد الأمريكي، نرى أن الفيدرالي لا زال متمسكاً بتوجهات حذرة للغاية فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي وسط تكهنات بإضافة المزيد من إجراءات التسهيل النقدي مما يعمل على إصابة الدولار الأمريكي بالمزيد من الضعف، وهو ما يمكن أن يحدث في ضوء حالة الضعف في القطاع الخاص الأمريكي، خاصة بعد تعهد الفيدرالي بالحفاظ على معدل الفائدة عند المستويات الحالية القريبة من الصفر من أجل الحفاظ على الاستقرار المالي في البلاد.



ومع تكون قمة المدى القصير لزوج (الدولار / ين) في أوائل ديسمبر، يكون قرار الفيدرالي من أهم المؤثرات في حركة سعر الزوج والذي من الممكن أن يحول دون تقدم الزوج وإجباره على التراجع في الاتجاه المعاكس. كما يمكن أن يؤدي ارتفاع الين هو الآخر إلى المزيد من تراجع الزوج علاوة على إمكانية إجبار هذا الارتفاع بنك اليابان على التدخل في سعر الصرف استعدادًا لمواجهة الرفع المحتمل للفائدة الصينية قبيل بداية ٢٠١١. كما من الممكن أن يسهم تباطؤ التجارة العالمية الذي حدث مؤخرًا، والذي انعكس سلبًا على النمو الياباني ليتخذ الاتجاه الهابط، من الممكن أن نرى بنك اليابان مجبرًا على البحث عن إجراءات بديلة لتحفيز الاقتصاد مواجهًا في طريقه إلى ذلك ضغوطًا حادة تدفع به نحو إضعاف العملة المحلية لدعم الصادرات.